أولاً: السقف المالي للاستثمارات العامة: تتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ـ وفقاً لاختصاصها ـ تقدير حجم الاستثمارات الكلية والاستثمارات العامة لخطط التنمية بأبعادها الزمنية المختلفة، ويتم إجراء هذه التقديرات في ضوء تدارس المشروعات الاستثمارية المرشحة من قبل جهات الإسناد على القطاعات الاقتصادية على مدار فترة الخطة، ، وبناءً على التنسيق والتعاون المستمر مع وزارة المالية، يتم تقرير الاعتمادات المالية المقترحة لتمويل الاستثمارات العامة لخطة التنمية.

فقد جاءت التقديرات الأولية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لحجم الاستثمارات العامة المنشود تنفيذها خلال العام نحو ١٢٥٠ مليار جنيه على أساس استهداف معدل نمو اقتصادي حقيقي 4. مقارنة باستثمارات متوقعة في العام المالي 2023/2024 قدرها ٩٤٠ مليار جنيه، واستثمارات فعليّة لعام 2022/2023 قدرها 871. ـ ويعني هذا التقدير الأوّلي لاستثمارات عام 2024/2025 (1250 مليار جنيه) تنامي هذه الاستثمارات بنسبة 33% مقارنة بالعام المالي 2023/2024. وفي ظل توجه الدولة نحو ترشيد الإنفاق العام، والتدقيق في تقرير سلم الأولويات للمشروعات الاستثمارية بما يضمن رفع كفاءة الاستثمار العام وتعظيم العائد منه، فقد قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ـ وبالتنسيق مع وزارة المالية ـ بتقرير سقف للاستثمار العام، وهو ما يُمثل 80% من حجم الاستثمارات العامة السابق تقديرها. تقتصر نسبة الزيادة في الاستثمارات العامة في عام الخطة على 6. وتؤكد وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أن وضع سقف مالي مُحدد للاستثمارات العامة لخطة التنمية، هو أمر يتم الاتفاق عليه من خلال التنسيق والتواصل المباشر بين وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي،

Summarized by © lakhasly.com